الخـــاتمـــــــة

لقد أدى تحول العالم من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد الرمزي إلى زيادة أهمية القطاع المالي لكونه محرك للعديد من الفروع و القطاعات الاقتصادية.

وقد شكلت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات المالية أساسا للتعاون الدولي في المسائل المالية، حيث جاءت في إطار سعي دول العالم إلى إنشاء إطار قانوني ينظم التجارة الدولية للخدمات عامة والخدمات المالية خاصة. وينص هذا الاتفاق على الالتزام بفتح الأسواق المحلية أمام البنوك ومؤسسات التأمين الأجنبية والشركات التي تتعامل بالأوراق المالية، لتقديم خدماتا ومنتجاتا لعملاء الدولة المضيفة، لتعمل جنبا إلى جنب مع الشركات والمؤسسات الوطنية. وتحكم هذه الاتفاقية جملة من المبادئ العامة وأهمها: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ المعاملة الوطنية، والنفاذ إلى الأسواق، ومبدأ التحرير التدريجي.

ويتسم القطاع المالي في البلدان العربية، وهو مجال تطبيق هذه الاتفاقية بالاختلال الهيكلي والضعف المؤسسي والوضعية الصعبة، فهو قطاع حديث نوعا ما في غالبية البلدان العربية بما في ذلك الجزائر، ويعاني من احتكار الدولة لملكيته وعدم شفافية و وضوح الأطر القانونية والتشريعية التي تحكمه، فضلا عن ضعف استخدام التكنولوجيا و انخفاض مستوى التكوين البشري في القطاع، مما ينعكس سلبا على طبيعة وحجم النوعية الخدمات المقدمة بدف تلبية إحتياجات الاقتصاديات العربية في هذا الـال.

ولاشك أن تطبيق البلدان العربية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية في ظل وضعها الراهن ستكون له آثار وخيمة، وذلك من خلال سيطرة المؤسسات المالية الأجنبية ذات الكفاءة والقدرة التنافسية والاحترافية العالية، وهذا ما يسمح بتقديم الخدمات المالية المتنوعة، و تأثير تلك المؤسسات على تلبية الاحتياجات التمويلية و القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية.

وتبعا لهذه التوقعات فإن الدول العربية مطالبة بتأهيل قطاعها المالي ورفع كفاءة قطاعتها ، من خلال زيادة عمليات الاندماج الايجابي، والتحول من العمل المصرفي والمالي التقليدي إلى الصيرفة الشاملة الحديثة، وإدخال التكنولوجيا والتأقلم مع التحديات الحديثة و تحويلها إلى فرص للنمو المضطرد والتنميةالمستديمة، علاوة على ضرورة وحتمية ترقية التعاون المالي وتبادل الخبرات والمعارف بغية الوصول بالقطاع المالي العربي إلى مستوى القطاع المالي في الدول المتقدمة.

النتائج :

لقد توصلت إلى جملة من النتائج و من أهمها نذكر:

1-يلعب القطاع المالي دورا مهما في الاقتصاديات المتقدمة باعتباره القناة التمويلية الهامة لمختلف القطاعات الأخرى في حين يفتقد لهذه المكانة في الاقتصاديات العربية حيث يعاني من الضعف و الاختلالات الهيكلية و النوعية.

2-أدت جهود الإصلاح المالي التي بذلتها الدول العربية إلى تحسين وضعية القطاع المالي، لكنها دون مستوى المشكلات الداخلية و التحديات الخارجية.

3- تعتبر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية من أهم الاتفاقيات في مجال تجارة الخدمات نظرا لتعلقها بالخدمات المالية التي تعد عصب الاقتصاد الحديث.

4- إن إقبال الدول العربية على تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية سيحملها تكلفة قاسية جدا نظرا لضعف قدراتا التنافسية.

5- يعاني الجهاز المصرفي الجزائري من عدم الفعالية نتيجة سيطرة الدولة من حيث الملكية والوصاية المباشرة من جهة، وجمود شبكة الخدمات المصرفية المقدمة، إضافة لانخفاض مستوى تكوين الكوادر البشرية.

6- لقد منح القانون (07/95) الاستقلالية لقطاع التأمين في الجزائر، لكن هذا الأخير لم يتمكن بعد من مواكبة التطورات في عالم الصناعة التأمينية.

7- اقتصار عدد المؤسسات المتعاملة في بورصة الجزائر على ثلاث مؤسسات، فضلا عن معاناة البورصة من جملة من العوائق والعقبات تحول دون تطورها ومساهمتها الايجابية كآلية للتمويل.

التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها نقترح مجموعة التوصيات التالية:

1- عدم التسرع في فتح القطاعات المالية العربية أمام المنافسة الأجنبية إلا بعد تيئتها و تأهيلها.

2- الاهتمام الجدي بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ومحاولة دراسة مختلف جوانبها، لمعرفة حقيقة الالتزامات المترتبة والآثار على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وصياغة سياسات بعيدة المدى لتسهيل الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي .

3- ترقية التعاون المالي بين البلدان العربية لتعظيم الآثار الإيجابية المحتملة وتفادي الآثار السلبية المتوقعة.

4- العمل على توفير الآليات المؤسسية والإجراءات الضرورية لرفع كفاءة القطاع المالي العربي بمختلف أجزائه (البنوك، التأمينات، الأسواق المالية).

5- رفع كفاءة شركات القطاع المصرفي الجزائري و تنمية قدرته التنافسية، خاصة و الجزائر في مرحلة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة،

6- توفير آليات وعوامل تطوير و تنشيط بورصة الجزائر.

7-تحسين تنافسية قطاع التأمين المحلي.